

Distr.: General
29 September 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 29 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة
مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن حركة الشباب

باسم لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن حركة الشباب، يشرفني أن
أحيل طيه تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ عملاً
بالبقرة 47 (د) من قرار مجلس الأمن 2662 (2022) بشأن إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال وبشأن
أي عقبات تعترض إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال.
وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وهذا التقرير وإصدارهما باعتبارهما
وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كيمييرو إيسكاني

رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن حركة الشباب



رسالة مؤرخة 25 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن حركة الشباب

وفقاً للفقرة 47 من قرار مجلس الأمن 2662 (2022)، أُنشِرَ بأن أُحيل إليكم طيه التقرير المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى الصومال وبأية عوائق تحول دون إيصالها.

وتود هيئات العمل الإنساني العاملة في الصومال أن تفيد بأنها أبقت، على غرار ما فعلت في التقارير الـ 17 السابقة، على تعريفها لمصطلح "الشريك المنفذ" عملاً بالفقرة 5 من قرار مجلس الأمن 1916 (2010)، على النحو التالي:

"الشريك المنفذ" - منظمة غير حكومية أو منظمة مجتمعية خضعت للتحقق الواجب لإثبات حسن نواياها من جانب إحدى وكالات الأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية أخرى، وتقدم تقاريرها، عندما يُطلب منها ذلك، إلى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال بشأن تدابير التخفيف. ويتسم الشركاء المنفذون بالخاصيتين التاليتين أو بإحدهما:

(أ) تكون المنظمة منخرطة في خطة الاستجابة الإنسانية للصومال (أو صندوق المساعدة الإنسانية للصومال)؛

(ب) تكون المنظمة ممثلة في مصفوفة الاستفهام الثلاثي لإحدى المجموعات (من يفعل ماذا وأين).

وإني على استعداد للإجابة على كل ما قد ترغبون في طرحه من أسئلة عن مضمون التقرير أو تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن الحالة الإنسانية في الصومال.

(توقيع) مارتن غريفيث

وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية

ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2662 (2022)، وهو القرار الذي خُلف القرارات 1916 (2010) و 1972 (2011) و 2060 (2012) و 2111 (2013) و 2182 (2014) و 2244 (2015) و 2317 (2016) و 2385 (2017) و 2444 (2018) و 2498 (2019) و 2551 (2020) و 2607 (2021) التي أنشأ فيها المجلس التزام الإبلاغ. وهو التقرير الثامن عشر المقدم عملاً بالقرارات المذكورة أعلاه. وفي الفقرة 47 (د) من القرار 2662 (2022)، طلب مجلس الأمن إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يقدم تقريراً إلى المجلس بحلول 1 تشرين الأول/أكتوبر 2023 عن إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال وأي عوائق تحول دون إيصالها.

2 - ويغطي هذا التقرير الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2022 إلى 31 آب/أغسطس 2023. وهو يركز أساساً على إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين في المناطق الخاضعة لسيطرة أو نفوذ حركة الشباب، وهي حركة أدرجتها لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين 751 (1992) و 1907 (2009) بشأن الصومال وإريتريا في قائمة الجزاءات في 12 نيسان/أبريل 2010، وذلك عملاً بالفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 1844 (2008). وكما هو الحال في التقارير الـ 17 السابقة (S/2010/372 و S/2010/580 و S/2011/125 و S/2011/694 و S/2012/546 و S/2012/856 و S/2013/415 و S/2014/177 و S/2014/655 و S/2015/731 و S/2016/827 و S/2017/860 و S/2018/896 و S/2019/799 و S/2020/1004 و S/2021/847 و S/2022/766)، ترد في هذا التقرير القيود التي تحول دون وصول المساعدة الإنسانية وما يترتب على ذلك من آثار على المستوى التشغيلي. وإضافة إلى ذلك، يوجز التقرير تدابير التخفيف المتخذة لمعالجة مخاطر تسييس المساعدة الإنسانية وإساءة استعمالها واختلاسها. ويستند التقرير إلى معلومات جُمعت بالتشاور مع المنظمات الإنسانية المعنية العاملة في الصومال، وإلى معلومات مستمدة من وحدة إدارة المخاطر في المكتب المتكامل لنائب الممثلة الخاصة للأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية المقيم التابع للأمم المتحدة في الصومال.

الحالة الإنسانية

3 - يعاني الصومال من أزمة إنسانية طال أمدها منذ أكثر من ثلاثة عقود، ويعاني من الآثار المدمرة للصدمات المناخية والبيئية المستمرة، بما في ذلك الجفاف والفيضانات، واستمرار الأعمال العدائية والنزاع، وأحد أعلى مستويات النزوح الداخلي في العالم، وانتشار الفقر، وتقشي الأمراض وغيرها من العوامل المعقدة.

4 - وكان الجفاف غير المسبوق الذي بدأ في عام 2020 هو الأطول في تاريخ الصومال الحديث، متجاوزاً موجات الجفاف في العام 2010-2011 والعام 2016-2017 من حيث المدة والشدة. وتأثر ما لا يقل عن 7,8 ملايين شخص بالجفاف الذي تسبب في ما يُقدّر بنحو 43 000 حالة وفاة زائدة في

عام 2022 (عن العدد المتوقع للوفيات في ظل الظروف العادية) - نصفهم من الأطفال، مع حدوث أعلى معدلات الوفيات في المناطق الجنوبية والوسطى، وخاصة المناطق المحيطة بباي وباكول وبنادر⁽¹⁾.

5 - ومع أن الجفاف قد انتهى من منظور الأرصاد الجوية نتيجة للأمطار موسم غو التي جاءت أفضل من المتوقع (من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه)، لا يزال تأثيره الممتد محسوسا في أجزاء كثيرة من البلاد وسيستمر لسنوات قادمة. وفي بداية عام 2023، احتاج ما يقرب من نصف السكان (8,25 ملايين شخص) إلى مساعدة إنسانية، ويفتقر ما يُقدَّر بنحو 8 ملايين شخص إلى المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية المناسبة.

6 - وفي الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2022، كان من المتوقع حدوث مجاعة بين سكان الأرياف في مقاطعتي بيدواه وبورهكبا، والنازحين في بلدة بيدواه في منطقة باي بسبب الجفاف الشديد الذي طال أمده وارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل استثنائي، والتي تفاقمته بسبب تزامنها مع النزاع وانعدام الأمن وتفاقم الأمراض. وتم تفاقم هذا الخطر بسبب الزيادة الكبيرة في المساعدة الإنسانية، وتكثيف جهود الاستجابة التي بذلتها المجتمعات والسلطات المحلية، وهطول الأمطار في موسم الدير أفضل مما كان متوقعا (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر).

7 - وفي جميع أنحاء البلد، دُمِّر الجفاف قطاع الزراعة الذي يمثل 26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للصومال و 90 في المائة من العمل غير الرسمي و 90 في المائة من الصادرات. ونفق أكثر من 3,8 ملايين رأس ماشية منذ منتصف عام 2021، مما أدى إلى تدمير سبل العيش والحد من حصول الأطفال على الحليب.

8 - ووفقا لتحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي للصومال للفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، الصادر في 18 أيلول/سبتمبر، على الرغم من التحسينات الملحوظة الناتجة عن الهطول المؤاتي للأمطار في موسم غو في عام 2023 والاستجابة الإنسانية والمتعلقة بسبل العيش الواسعة النطاق، لا يزال ملايين الأشخاص يكافحون الجوع يوميا بسبب الآثار المترتبة على عقود من النزاع وتشريد السكان، وأنماط هطول الأمطار غير المنتظمة، والتراجع الاقتصادي الحاد. ومع أن أمطار موسم غو حسّنت إمكانية الوصول إلى المياه والمراعي في عدة مناطق، فقد أدت أيضا إلى فيضانات مفاجئة وفيضانات نهريّة أضرت بما يقرب من 419 000 شخص في الفترة الممتدة بين آذار/مارس وأيار/مايو 2023، بما يشمل 216 000 من النازحين في منطقة هيران، ومعظمهم في بلدين، حيث فاض نهر شبيلي في 9 أيار/مايو 2023.

9 - ووفقا لتقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، يعاني ما يُقدَّر بنحو 3,7 ملايين شخص (22 في المائة من السكان) من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، المصنّف على أنه المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (حالة الأزمة) والمرحلة 4 (حالة الطوارئ). ويمثل هذا تحسنا مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022، عندما كان من المتوقع أن يعاني ما يقرب من 4,7 ملايين

(1) انظر United Nations Children's Fund and others, "From insight to action: examining mortality in Somalia" (2023).

شخص في جميع أنحاء الصومال من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك أكثر من 121 000 شخص يواجهون ظروفًا كارثية (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي).

10 - ومع ذلك، تشير التوقعات الجديدة أيضًا إلى أنه من المرجح أن يتدهور الوضع في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2023، ويرجع ذلك أساسًا إلى التأثير المتوقع للأمطار النينيو. ومن المتوقع أن يكون هطول هذه الأمطار مؤكدًا بنسبة 90 في المائة بالنسبة للصومال، ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر. ومن المرجح أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى حوالي 4,3 ملايين شخص في الفترة الممتدة بين أكتوبر/تشرين الأول وكانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك أكثر من مليون شخص في المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي و 3,3 ملايين شخص يواجهون المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

11 - وإلى جانب ثنائية القطب الإيجابية في المحيط الهندي، من المتوقع أن تولد ظاهرة النينيو أمطارًا أعلى من المتوسط وتتسبب في فيضانات نهريّة ومفاجئة يمكن أن تؤدي إلى خسائر في الأرواح ونزوح جماعي وتدمير للممتلكات وفقدان سبل العيش. ومن المرجح أن يفوق ذلك أي فائدة لزيادة هطول الأمطار من أجل تجديد الأعلاف والمراعي. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى أن ما يقرب من 1,2 مليون شخص يعيشون في مناطق معرضة لخطر الفيضانات وأن 1,5 مليون هكتار من الأراضي يمكن أن تغمرها المياه. ويلزم توفير دعم متعدد القطاعات في الوقت المناسب للمجتمعات الضعيفة في المناطق النهرية للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة للفيضانات المرتبطة بظاهرة النينيو خلال موسم الأمطار (الدير) الممتد من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر.

12 - ولا تزال فرص الحصول على الخدمات الصحية والتغذية منخفضة، ولا سيما في المناطق الريفية. وتشير التقديرات إلى أن أقل من ثلث الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من الجفاف يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية. ويدعم الشركاء علاج الهزال والوقاية من سوء التغذية لدى الأمهات والأطفال، مع التركيز بشكل خاص على المناطق التي يصعب الوصول إليها. وأدخل أكثر من 555 730 طفلًا إلى المستشفى (309 079 فتاة و 246 651 فتى) لتلقي العلاج من الهزال الشديد في الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر 2022 وتموز/يوليه 2023 (109 في المائة من الرقم السنوي المستهدف)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 71 في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام 2021-2022. وسجلت أعلى معدلات الدخول إلى المستشفى في بايدواه ومقديشو وكيسمايو وبلدوين. ومن بين الأطفال الذين أدخلوا إلى المستشفى لتلقي العلاج، أدخل 213 35 (18 663 فتاة و 16 550 فتى) يعانون من مضاعفات طبية، بالمقارنة مع 24 901 خلال الفترة نفسها من عام 2021-2022، وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

13 - ويعكس تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادر في 18 أيلول/سبتمبر 2023 بعض التحسن في حالة التغذية بعد تعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ الذي بدأ في عام 2022. غير أن انتشار سوء التغذية الحاد لا يزال مرتفعًا، حيث تتجاوز معدلات سوء التغذية الحاد على الصعيد العالمي 15 في المائة (فوق عتبة الطوارئ) في العديد من المناطق، بما في ذلك المستويات شبه الحرجة بين النازحين داخليًا في مقديشو وغالكعيو. ويقدر أن نحو 1,5 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد في الفترة الممتدة بين آب/أغسطس 2023 وتموز/يوليه 2024، من بينهم نحو 330 063 طفلًا يعانون على الأرجح من سوء التغذية الحاد.

14 - وأدى عدم كفاية فرص الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي الملائمة إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض التي تحملها المياه والنواقل في الصومال. والكوليرا متوطنة في الصومال، حيث أبلغ عن تكرار تفشي حالات الإصابة منذ عام 2017، وأغلبها في منطقة بنادر وولايتي هرشبيلي وجنوب غرب الصومال، من بين المقاطعات الأخرى المتضررة من الجفاف. ويستضيف العديد من هذه المقاطعات أيضا أعدادا كبيرة من النازحين داخليا في مخيمات تكون فيها إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك المياه النظيفة والخدمات الصحية محدودة، مما أدى إلى اشتداد المخاطر. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، ارتفع عدد حالات الإصابة بالكوليرا والإسهال المائي الحاد والحصبة ارتفاعا كبيرا في الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى آب/أغسطس 2023 مقارنة بالفترة نفسها في عام 2021-2022. وسُجِّلت 147 18 حالة إصابة بالكوليرا، 54 في المائة منها تتعلق بأطفال دون سن الخامسة. غير أن عدد الحالات انخفض اعتبارا من حزيران/يونيه 2023 بسبب زيادة تدخلات الشركاء في مجال العمل الإنساني في إطار جهود الاستجابة. وأبلغ عن ما مجموعه 929 70 حالة من حالات الإسهال المائي الحاد، يتعلق 70 في المائة منها بأطفال دون سن الخامسة. ولم يبلغ أي من المتضررين عن تلقي لقاح الكوليرا الفموي. وأبلغ عن 500 23 حالة حصبة على الأقل، مقابل 286 16 حالة في الفترة نفسها من عام 2021-2022.

15 - وتتفاقم الأزمة الصحية بسبب الافتقار إلى المرافق والخدمات الكافية. ونظام الصحة العامة في الصومال مجزأ ويفتقر إلى الموارد والتجهيز. ويعاني ما يقرب من 6,7 ملايين شخص في جميع أنحاء البلاد من احتياجات صحية شديدة، بزيادة قدرها 11 في المائة مقارنة بعام 2022. وتعزى هذه الزيادة إلى الجفاف والنزاع وانعدام الأمن. ومعدل وفيات الأمهات هو الأعلى في العالم إذ بلغ 692 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي. ولا تزال الخدمات الصحية التي يقدّمها القطاع الخاص، رغم توافرها، بعيدة عن متناول ملايين الضعفاء بسبب ارتفاع الأسعار.

16 - وكان للأثر المضاعف للجفاف الشديد والنزاع وانعدام الأمن أثر مدمر على حماية الأطفال في الصومال. ووفقا لمجموعة التعليم، فإن ما يقرب من 4,84 ملايين طفل (64 في المائة من بين 7,59 ملايين طفل في الصومال) تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 عاما هم خارج المدرسة ويحتاجون بشكل عاجل إلى الحصول على خدمات التعليم في حالات الطوارئ. ولا يحصل على التعليم سوى 21 في المائة من الأطفال النازحين حديثا، مقارنة بنسبة 39 في المائة من الأطفال غير النازحين. وتشمل العوائق الرئيسية أمام التعليم ارتفاع تكلفة التعليم ونقص المدارس في مواقع النزوح. وقد فقدت معظم هذه الأسر سبل عيشها بسبب الجفاف والنزاع، وبالتالي فهي غير قادرة على تحمل الرسوم المدرسية وغيرها من الاحتياجات الأساسية. ولا تستطيع المدارس المتاحة استيعاب طلاب إضافيين بسبب زيادة عدد حالات النزوح. وأدى ذلك إلى زيادة عدد المتسربين من المدارس، ومعظمهم عرضة لعمل الأطفال وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والزواج المبكر والتجنيد في الجماعات المسلحة. وفي ولاية غالمدوغ، كشف تقييم أجرته السلطات المحلية والشركاء في الفترة الممتدة من 15 حزيران/يونيه إلى 8 تموز/يوليه 2023 أن هناك نقصا في مرافق التعلم وأن 26 في المائة فقط من الأطفال في سن الدراسة التحقوا بالمدارس في المناطق النائية.

17 - ولا يزال نزوح السكان منتشرا على نطاق واسع، حيث يعيش ملايين الأشخاص في ظروف معيشية غير مؤاتية. وعموما، أكثر من 3,8 ملايين شخص هم نازحون داخليا في الصومال بسبب تأثير تغير المناخ والنزاع وانعدام الأمن، من بين عوامل أخرى. ويشمل ذلك أكثر من مليوني نازح داخليا خلال الفترة المشمولة

بالتقرير، نزح منهم 914 000 بسبب ظروف الجفاف و 679 000 بسبب النزاع وما يزيد عن 430 000 بسبب الفيضانات وعوامل أخرى، وفقا لشبكة الحماية ورصد العودة التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

18 - والنازحون الجدد معرضون للخطر بشكل خاص، وتشتد احتياجاتهم الإنسانية ويواجهون شواغل كبيرة تتعلق بالحماية، بما في ذلك تفرق شمل الأسر قسرا والتجنيد القسري وإساءة المعاملة من منطلق جنساني. ويعيش نحو 95 في المائة من النازحين الجدد في المناطق الحضرية حيث الظروف الإنسانية مزرية. وبدون مساعدة كافية، قد يعتمدون آليات تكيف سلبية، مثل الاقتراض وتقاسم الوجبات، والحد من الإنفاق على الصحة والتعليم، والتسول للحصول على المال. وتقيد التقارير الواردة بأن ما يقرب من 90 في المائة من النازحين في مخيمات بنادر وغاروي وهرجيسا وبوركو غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وتشير التقديرات إلى أن 8 في المائة فقط من النازحين الجدد يحصلون على ملاجئ ملائمة، في حين يفقر 43 في المائة منهم إلى أماكن عيش ملائمة.

19 - وتعد بنادر إحدى أكثر المناطق تضررا من النزوح، حيث تستضيف حاليا أكثر من 1,45 مليون نازح. ووفقا لآلية تتبع الوافدين الجدد التابعة لمجموعة تنسيق وإدارة المخيمات في الصومال، وصل حوالي 14 500 شخص إلى مقاطعات دانييل ودركينلي وكاكسدا في بنادر في أسبوع واحد، بين 23 و 29 تموز/يوليه، ليصل العدد الإجمالي للوافدين الجدد خلال شهر تموز/يوليه إلى أكثر من 23 500 شخص. وأفيد بأن الوافدين الجدد قد نزحوا من مناطق باي وهيران وشبيلي السفلى وشبيلي الوسطى بسبب النزاع وأثر الجفاف والفيضانات.

20 - وعمليات إجلاء النازحين من المواقع التي استقروا فيها آخذة في الازدياد. ويخضع معظم مستوطنات النازحين داخلها الرئيسية في جميع أنحاء الصومال لملكية خاصة، بالتالي تتزايد مخاطر التعرض فيها لعمليات الإخلاء القسري. والنازحون من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمنتقلين إلى أقاليم عشائرية هم الأكثر عرضة للإخلاء ويعتبرون الأضعف. وأدت عمليات الإخلاء إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى نقاط توزيع المياه وغيرها من مرافق الصرف الصحي، مما يجعل النازحين أكثر ضعفا. وفي الفترة ما بين 1 أيلول/سبتمبر 2022 و 31 آب/أغسطس 2023، تم إخلاء 31 109 أسر (186 654 شخصا) قسرا. وهذه زيادة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021-2022، عندما تم إخلاء 26 826 أسرة (160 956 شخصا). وتستأثر منطقة بنادر بنسبة تصل إلى 60 في المائة من عمليات الإخلاء هذه.

21 - ويمثل النساء والأطفال أكثر من 80 في المائة من النازحين داخلها ويواجهون مخاطر كبيرة تتعلق بالحماية. وتصبح النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف الجنساني وتتعرض قدرتهن على العيش بكرامة بسبب محدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل المأوى والغذاء. والصومال من بين أكثر البلدان تفاوتاً بين الجنسين في العالم فيما يتعلق بالإدماج والعدالة والأمن. وتهتمش الهياكل والمعايير والممارسات التمييزية النساء والفتيات وتعيق مشاركتهن على قدم المساواة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وصنع القرار على جميع المستويات. وأدى استمرار عدم المساواة والتهميش إلى تفاقم مواطن ضعف النساء والفتيات خلال الأزمات المتعاقبة.

22 - وبالإضافة إلى حالة الطوارئ الإنسانية، يواجه الصومال تحديات إنمائية هيكلية، حيث يعيش 71 في المائة من السكان تحت خط الفقر. ويُقدَّر عدد سكان البلاد بنحو 16,9 مليون نسمة، تقلُّ أعمار 60 في المائة منهم عن 18 عاماً. والبلد من بين البلدان التي لديها أعلى مرتبة في وفيات الرضع والأطفال على مستوى العالم: 76,6 و 121,5 لكل 1 000 مولود حي، على التوالي. كما أن معدل وفيات الأمهات (692 وفاة لكل 100 000 من المواليد الأحياء) ومعدل الخصوبة (بمتوسط 6,9 أطفال لكل امرأة) هما أيضاً من بين أعلى المعدلات في العالم، في حين أن 79 في المائة من جميع الولادات تتم في المنزل بدون مساعدة متخصصة.

23 - والصومال من بين البلدان التي سجّلت أكبر عدد من الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم. ولئن كانت عدة أطراف في النزاع الدائر في الصومال تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم، فإن حركة الشباب تظل هي الجهة التي ترتكب أكثر الانتهاكات. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى آب/أغسطس 2023، تحقّقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من ارتكاب 2 174 انتهاكا خطيرا ضد 1 750 طفلا (1 383 فتى و 367 فتاة)، ونسب معظمها إلى حركة الشباب، تليها عناصر مسلحة مجهولة الهوية وميليشيات عشائرية. ويرتبط تجنيد الأطفال واستخدامهم أيضاً بالهجمات والعمليات العسكرية الجارية في البلد. كما أن تزايد تعرّض الأطفال للذخائر غير المنفجرة يثير قلقاً بالغاً. وتوفي اثنان وعشرون طفلاً في انفجار متفجرات من مخلفات الحرب في منطقة شبيلي السفلى في تموز/يوليه 2023.

24 - ويُقدَّر اليونسيف أنه في عام 2023، سيحتاج ما لا يقلُّ عن 3,5 ملايين طفل إلى خدمات حماية الطفل في حالات الطوارئ. ويواصل الشركاء في مجال العمل الإنساني تقديم الدعم للأطفال الذين تعرضوا للتجنيد القسري على يد الجماعات المسلحة. وفي عام 2022، قدمت اليونسيف الدعم في مجال إعادة الإدماج إلى 1 160 طفلاً (987 فتى و 173 فتاة) انفصلوا عن القوات والجماعات المسلحة وإلى غيرهم من الأطفال الضعفاء المعرضين لخطر التجنيد.

الاستجابة الإنسانية

25 - في نيسان/أبريل 2023، مدّدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات العمل بزيادة المساعدات في الصومال على نطاق المنظومة، والتي بدأت في آب/أغسطس 2022، لمدة ستة أشهر أخرى، حتى أيلول/سبتمبر 2023. وتتمحور زيادة المساعدات حول خمس ركائز رئيسية في إطار الاستجابة للجفاف مؤخرًا، وهي: تحديد الأولويات، والتنسيق، والاستجابة المتكاملة، والاستجابة السريعة، ورصد الاستجابة. وأتاحت تعبئة ونشر قدرات وموارد إضافية في مجال العمل الإنساني، لا سيما على الصعيد دون الوطني. وضنّقت مناطق العمليات وفقاً لتصنيف ثلاثي المستويات (المناطق ذات الأولوية التشغيلية من 1 إلى 3) لتيسير الاستجابة على مستوى المقاطعات، على أساس شدة الاحتياجات، مع ضمان التركيز على المقاطعات ذات الأولوية. ولعبت زيادة المساعدات دوراً حاسماً، إلى جانب تحسين هطول الأمطار، في تجنب المجاعة في عامي 2022 و 2023. وقام استعراض الأقران التشغيلي الذي أجري في الفترة من 21 أيار/مايو إلى 1 حزيران/يونيه 2023 بتقييم طرائق الاستجابة. وبانتظار إجراء تقييم رسمي مشترك بين الوكالات، يجري بالفعل تنفيذ توصيات الاستعراض، بما في ذلك الحاجة إلى استجابة تحركها

المجموعات وتعزيز التنسيق على الصعيد دون الوطني، كجزء من المرحلة الانتقالية اللاحقة لزيادة المساعدات.

26 - ويعد إضفاء الطابع المحلي على الاستجابة الإنسانية وتعزيز المشاركة مع الجهات الفاعلة الوطنية على جميع المستويات والمواقع هدفا رئيسيا. وفي أغسطس/آب 2023، كانت 257 منظمة إنسانية على الأقل تعمل في 71 مقاطعة في الصومال. ويشمل ذلك 207 (81 في المائة) من المنظمات غير الحكومية الوطنية، و 35 (14 في المائة) من المنظمات غير الحكومية الدولية، و 8 (3 في المائة) من وكالات الأمم المتحدة.

27 - ولمعالجة الإسهال المائي الحاد والكوليرا، بدأت اليونيسف، بالتعاون مع وزارة الصحة الفيدرالية ومنظمة الصحة العالمية، حملة تطعيم ضد الكوليرا في مناطق مختارة في جنوب ووسط الصومال في آب/أغسطس 2023. كما قامت المنظمات الشريكة بتوسيع نطاق تطعيم الأطفال، لا سيما في مواقع النازحين، من خلال فرق التوعية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية المتكاملة في هذه المخيمات. وفي حزيران/يونيه 2023، تلقى 44 135 (78 في المائة) من الأطفال المستهدفين البالغ عددهم 56 482 طفلا تقل أعمارهم عن سنة واحدة الجرعة الأولى من لقاح الحصبة في المقاطعات المتضررة من الجفاف. وفي الفترة الممتدة من عام 2019 إلى عام 2023، تراوحت تغطية التطعيم ضد الحصبة بين 78 و 84 في المائة شهريا، مقارنة بالنسبة المستهدفة على الصعيد الوطني البالغة 95 في المائة.

28 - وفي تموز/يوليه 2023، تم الوصول إلى أكثر من 826 140 طفلا دون سن الخامسة في ولاية جنوب غرب الصومال خلال حملة تطعيم ضد شلل الأطفال بقيادة وزارة الصحة الفيدرالية ووزارات الصحة في الولايات الأعضاء في الفيدرالية. واستهدفت السلطات المحلية بدعم من منظمة الصحة العالمية واليونيسف 18 مقاطعة في مناطق باي وباكول وشبيلي السفلى. وغطت الحملة المقاطعات التي يمكن الوصول إليها بالكامل، ولم تتم تغطية بعضها إلا جزئيا بسبب انعدام الأمن ووجود جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. وفي ولاية غالمودوغ، نظمت حملة تطعيم ضد شلل الأطفال لمدة أربعة أيام في الفترة من 22 إلى 25 تموز/يوليه 2023، استهدفت نحو 336 780 طفلا دون سن الخامسة، بما في ذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق التي تعافت. وتم الوصول إلى بعض المناطق لأول مرة منذ أكثر من عقد.

29 - وبحلول آب/أغسطس 2023، تم إيصال شكل من أشكال المساعدة إلى 6,3 ملايين شخص في عام 2023. وفي تموز/يوليه 2023 وحده، قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم إلى 2,7 مليون شخص، وبلغ إجمالي قيمة التوزيعات 46,8 مليون دولار كتحويلات نقدية و 3 767 طن متري من الأغذية العينية. وشملت المساعدات توسيع شبكة الأمان القادرة على مواجهة الصدمات التي تقودها الحكومة لمشروع رأس المال البشري من أجل 532 000 من الأشخاص الضعفاء المتضررين من الجفاف.

30 - وتواصل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة تقديم الخدمات الجوية الحيوية لمساعدة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على الوصول إلى الأشخاص الأكثر احتياجا في جميع أنحاء الصومال، بما في ذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المتضررة من الجفاف والفيضانات. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى آب/أغسطس 2023، نقلت الخطوط الجوية الإنسانية 21 242 راكبا

و 736,83 طنا متريا من مواد الإغاثة والشحنات العاجلة إلى 15 وجهة منتظمة و 16 موقعا مخصصا، بما في ذلك المناطق المتضررة من الجفاف وغيرها من المناطق ذات الأولوية.

31 - وتهدف خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام 2023 إلى تلبية احتياجات 7,6 ملايين شخص من أصل أكثر من 8,25 ملايين شخص يحتاجون إلى مساعدة إنسانية عاجلة وحماية. ولا يزال تمويل الاستجابة الإنسانية من التحديات الكبرى. وحتى 20 أيلول/سبتمبر 2023، كانت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 قد مُولت بنسبة 36,2 في المائة فقط من إجمالي الاحتياجات التمويلية البالغة 2,6 بليون دولار. وبسبب أوجه النقص في التمويل، اضطر الشركاء في مجال العمل الإنساني إلى خفض المساعدات، واتخاذ قرارات صعبة في مجال تحديد الأولويات، والاكتفاء باستهداف المناطق والأشخاص الأكثر تضررا وضعفا.

32 - وفي سياق نقص الموارد، حدّد الفريق القطري للعمل الإنساني مبلغ 670 مليون دولار من الاحتياجات اللازمة للتدخلات ذات الأولوية قبل نهاية عام 2023. وتعكس هذه الأولويات التقارب المحتمل للاحتياجات الشديدة في مناطق جغرافية محددة (23 مقاطعة) للضعفاء وفيما يتعلق بالمخاطر الرئيسية المقبلة، بما في ذلك النزاع والمرض وتأثير ظاهرة النينيو. وتأخذ خطة محدّثة للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها وضعت في آب/أغسطس 2023 في الحسبان هذه المخاطر لبقية العام وتتماشى مع إطار العمل الاستباقي الجديد بشأن الفيضانات التابع للوكالة الصومالية لإدارة الكوارث.

33 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خصّصت صناديق التمويل الجماعي مجتمعة 83,3 مليون دولار لمواجهة الجفاف والفيضانات والقتال والعنف. ومن هذا المبلغ، أفرج عن 58 في المائة (48,3 مليون دولار) من خلال صندوق المساعدة الإنسانية للصومال و 42 في المائة (35 مليون دولار) من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. واضطلع الصندوقان بدور محوري في تعزيز جهود الوقاية من الجفاف والمجاعة. ونحو 84 في المائة (70 مليون دولار) من الأموال المصروفة دعمت جهود الوقاية من الجفاف والمجاعة في المواقع التي يصعب الوصول إليها، حيث أفرج صندوق المساعدة الإنسانية للصومال عن الحصة الأكبر (42 مليون دولار)، يليه الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (28 مليون دولار). كما خصّص صندوق المساعدة الإنسانية للصومال 1,3 مليون دولار لتسهيل وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من خلال توفير أفراد الأمن وخدمات المعلومات. وتدخلت أيضا صناديق التمويل الجماعي لدعم المجتمعات المتضررة من القتال المحلي والعنف.

34 - وفي كانون الثاني/يناير 2023، دعمت منحة الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ البالغة قيمتها 7 ملايين دولار الشركاء في الاستجابة في سياق القتال وأعمال العنف في وسط وجنوب الصومال. وفي آذار/مارس، خصّص صندوق المساعدة الإنسانية للصومال مليوني دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن القتال في الأراضي المتنازع عليها في سول وسناغ. كما دعم صندوق المساعدة الإنسانية للصومال الشركاء في مواجهة الفيضانات المدمّرة في المنطقة الأكثر تضررا على طول نهر جوبا وخصّص مبلغ 3 ملايين دولار لمواجهة الفيضانات والتصدي للكوليرا. وأقرّ المجلس الاستشاري لصندوق المساعدة الإنسانية للصومال مؤخرا مخصصا احتياطيا خامسا بقيمة 15 مليون دولار للعمل المبكر والاستجابة المبكرة من أجل التصدي للفيضانات الناجمة عن ظاهرة النينيو.

35 - ولا يزال من الضروري ضمان اتساق الاستجابة الإنسانية مع برامج القدرة على الصمود والتكيف مع المناخ على المدى الطويل، مما يمكن الفئات السكانية الضعيفة من تحمل الصدمات مستقبلا. وتقع

الصومال في بؤرة تغير المناخ، على الرغم من انبعاثات غازات الدفيئة التي لا تذكر لديها. ويجب أن يعمل الاستثمار في الصومال على تمكين الصوماليين من التكيف مع الصدمات المناخية المتزايدة الحدة وكسر حلقة الاعتماد على المعونة الإنسانية بسبب الأزمات. ويجب أن يكون الشركاء الوطنيون في طليعة الاستجابة لأنهم أول المستجيبين ولديهم إمكانية الوصول بشكل أفضل إلى المحتاجين.

القيود التي تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية وما يترتب عليها من آثار على المستوى التشغيلي

36 - يواجه إيصال المساعدة في الصومال تحديات تتمثل في انعدام الأمن، والقيود البيروقراطية والإدارية، وضعف البنية التحتية، والمسائل البيئية. وتساهم جميع هذه العوامل في فرض قيود على الحركة، وتعطيل الواردات وسلاسل التوريد المحلية، والحد من إمكانية الحصول على السلع الأساسية. ولا يزال انعدام الأمن يقوّض قدرة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية على الوصول إلى المحتاجين وعلى مواصلة العمليات البالغة الأهمية لتقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية التي تشتد الحاجة إليها، مما يجعل من الصعب على الناس الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدة.

37 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن وقوع 432 حادثاً من الحوادث المتعلقة بإمكانية الوصول. وتتمحور هذه الحوادث أساساً حول العمليات العسكرية والأعمال العدائية الجارية، مما يؤدي إلى عرقلة الجهود الإنسانية بقدر كبير. ووردت أنباء عن وقوع هجمات على المرافق الإنسانية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك في بارطيري ولاسانود ولوق، مما تسبب في تعطيل الأنشطة الإنسانية. وأعقب ذلك ورود تقارير عن 93 حالة، تمثل 22 في المائة، قُيّدت فيها حركة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية داخل الصومال. وفي مواجهة المخاطر الأمنية المحتملة، تم تفعيل طرائق العمل البديلة كتدبير احترازي، مما أدى إلى حالات تعليق مؤقتة وقيام العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية بإعادة جدولة الخطط في بعض الحالات.

38 - وبالإضافة إلى ذلك، تم توثيق 76 حادثاً وقع فيها تدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية. وشمل التدخل فرض نقاط تفتيش وفرض ضرائب والتلاعب بقوائم تسجيل المستفيدين. ويمكن للقيود والأنظمة المحلية أن تعيق إيصال المساعدات الإنسانية بسلاسة وفي الوقت المناسب وأن تقوّض القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية.

39 - وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023، عُقّلت عمليات عشر منظمات غير حكومية مؤقتاً في ولاية بونتلاند، لكنها استأنفت عملها في وقت لاحق. وتتألف هذه المنظمات غير الحكومية من شريكين دوليين وثمانية شركاء وطنيين. وأعربت السلطات عن قلقها لأن هذه المنظمات غير الحكومية تعمل بدون تراخيص، وتفتقر إلى المساءلة، وتنتهك قانون المنظمات غير الحكومية. ورُفعت حالات التعليق المؤقت بعد إجراء اتصالات لتوضيح دور الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وأبلغ عن وقوع ما مجموعه 132 حادثاً، معظمها (53 حادثاً) يتعلق بالعنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأصولها ومرافقها.

40 - واستمرّ الهجوم العسكري الذي شنته قوات الأمن الصومالية في عام 2022، بدعم من ميليشيات العشائر المحلية، ضد حركة الشباب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت مكاسب كبيرة واستعيدت أراض من حركة الشباب في ولايتي غالمودوغ وهرشيبيلي. غير أن الحالة الأمنية ومناطق السيطرة لا تزال متقلبة، الأمر الذي سيظل يؤثر على وصول المساعدات الإنسانية. وفي آب/أغسطس 2023، كانت عملية عسكرية كبيرة جارية ضد حركة الشباب في غالمودوغ.

41 - وفي ضوء هذه المرحلة الجديدة من العمليات العسكرية، يقوم الفريق العامل المعني بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، الذي يرأسه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، باستعراض تحليله بانتظام للسياق المتطور والآثار الإنسانية. وحيثما تكون المكاسب دائمة، يمكن أن توفر إمكانيات للوصول بشكل أكثر قابلية للتنبؤ إلى المناطق التي كانت تحت سيطرة حركة الشباب سابقا. غير أن العمليات العسكرية يمكن أن تزيد أيضا من تشريد المدنيين وغير ذلك من الشواغل المتعلقة بالحماية وأن تؤدي إلى تدهور إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسبب انعدام الأمن. ويتطلب انعدام اليقين هذا من الشركاء ممارسة المرونة في إعداد البرامج للتكيف مع الأنماط المتغيرة لانعدام الأمن، والتمكن من إجراء تقييم سريع وتقديم المساعدة في المناطق المستعادة حديثا، والمشاركة في الدعوة المنسقة لحماية المدنيين.

42 - وحدد مجتمع الهيئات الإنسانية مجالات معينة لإجراء تقييمات أمنية شاملة مع إدارة شؤون السلامة والأمن لتمكين الوكالات الإنسانية، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة، من الدخول إلى المواقع التي شهدت نزاعات في الآونة الأخيرة. وأجري بالفعل تقييم لبعض المناطق واعتبر الوصول إليها متاحا، وأعطى الضوء الأخضر فيها للأنشطة التشغيلية مع تدابير إدارة المخاطر الأمنية. واقترح في آب/أغسطس تقييم مناطق إضافية في غالمودوغ وهرشبيلي وولاية جنوب غرب الصومال وجوبالاند. غير أن بعض البعثات واجهت عقبات بسبب عدم القدرة على إدارة المخاطر الأمنية عند مستوى مقبول أو عندما تغير السياق الأمني بسرعة. ويؤكد هذا التفاعل المعقد بين التطلعات المتعلقة بإمكانية الوصول والاعتبارات الأمنية والتحديات التشغيلية العملية تعقيد تسهيل وصول المساعدات الإنسانية في بيئات متقلبة مثل الصومال.

43 - وبدأ انسحاب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وفقا لقرار مجلس الأمن 2687 (2023). وغادر عدد أولي يتألف من 2 000 جندي الصومال في حزيران/يونيه 2023، وفي المرحلة التالية من خفض التدريجي للبعثة، من المقرر أن يغادر 3 000 جندي آخر وعنصر الشرطة في أيلول/سبتمبر. وقد يؤدي انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى تغييرات كبيرة في السياق الأمني، الأمر الذي قد يؤثر على العمليات الإنسانية.

44 - وأتاح وجود قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال القيام بأنشطة إنسانية في العديد من المناطق من خلال توفير الحماية للقوافل وأمن الطرق في المنطقة. ويمكن أن يؤدي انخفاض الوجود الأمني إلى إعاقة حركة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية باستخدام هذه الطريقة للوصول، مما يؤدي إلى تفاقم القيود المفروضة على وصولهم وقدرتهم على الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة. فعلى سبيل المثال، أدت الأعمال التحضيرية للمرحلة الثانية من خفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى تخفيض عدد الحراسة المرافقة للقوافل بين مجمع الأمم المتحدة في كيسمايو والمناطق التي توجد فيها عمليات إنسانية من 12 إلى 4 في الأسبوع لجميع تحركات الأمم المتحدة، بما في ذلك قوافل المساعدات الإنسانية، اعتبارا من نهاية آب/أغسطس 2023. وقد ينخفض ذلك أكثر مع انسحاب عنصر الشرطة التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وقد يتأثر أيضا وصول المساعدات الإنسانية إلى مستوطنات النازحين داخليا في لوغلو، والتي يبلغ عدد الحالات الإنسانية فيها حاليا نحو 56 000 شخص. ومع تعاظم خطورة الوضع بالنسبة إلى سلامة موظفي الإغاثة وتنقلهم، يصبح من الصعب على نحو متزايد تقديم المساعدة الفعالة في الوقت المناسب، مما قد يترك المجتمعات المتضررة أكثر عرضة للآثار السلبية للنزاع والنزوح.

45 - ولا يزال الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الصومال الفيدرالية ممكنا نسبيا، على الرغم من استمرار وجود عقبات بيروقراطية وإدارية. وفي المناطق التي استعادتها قوات الأمن الصومالية، يتعذر الوصول بسبب استمرار انعدام الأمن الذي يتفاقم بسبب وجود أجهزة متفجرة يدوية الصنع على طول طرق الإمداد الرئيسية. وكثيرا ما يمارس الابتزاز عند العديد من نقاط التفتيش غير المشروعة التي تديرها أطراف مختلفة. وتشكل وظيفة نقاط التفتيش الأمنية، التي كثيرا ما ترتبط بالرسوم، حاجزا أمام الوصول الآمن والفوري ودون عوائق. ويستمر توثيق حوادث تقع في نقاط التفتيش المصرح بها على طول جميع طرق الوصول الرئيسية في جنوب ووسط الصومال، ولا سيما على طريق مقديشو - أفجويي - بيدواه، وطريق مقديشو - بلعد - جوهر، وطريق بلدوين - غالكعيو. وبينما تبذل الجهود حاليا لإلغاء نقاط التفتيش غير المأذون بها على طول الطرق الرئيسية الأخرى، تتكثف الجهات المسلحة من خلال إنشاء نقاط تفتيش متقلبة.

46 - ويمكن تسهيل الوصول إلى بعض المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب من خلال الشركاء المحليين. ولقد صرحت حركة الشباب علنا أن الأمم المتحدة وشركاءها المنفذين غير مرحب بهم في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وأبلغت إحدى الوكالات الإنسانية عن حالات بُنِّت فيها مرارا وتكرارا رسائل تحريض على مقاطعة الأمم المتحدة من خلال محطة إذاعية مرتبطة بحركة الشباب.

47 - وإن ما أبلغ عنه من إحجام حركة الشباب عن السماح ببذل جهود إنسانية مبدئية في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، والمخاوف بشأن سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ومقاومة الفصائل الأخرى المشاركة في النزاع، يشكل عوامل تطرح جميعها تحديات كبيرة أمام الوصول إلى الأشخاص الذين يعيشون في هذه المناطق. وفي نهاية عام 2022، كان ما يقرب من 660 000 شخص، يُقدَّر أن 375 770 منهم بحاجة إلى المساعدة، يعيشون داخل المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب وبعيدين إلى حد كبير عن متناول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ويمثل هذا انخفاضاً عن تقديرات أيلول/سبتمبر 2022 البالغة 770 000 شخص في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، ويعزى إلى استعادة مناطق مثل مقاطعة آدن ببال في هرشبيلي التي كانت تحت سيطرة حركة الشباب لمدة 12 عاما، على الرغم من أن مناطق السيطرة في المناطق المتنازع عليها لا تزال غير مستقرة.

48 - وأفادت التقارير أن الأفراد الذين يسعون إلى مغادرة المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب تعرضوا للانتقام بعد لجوئهم إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبدت حركة الشباب تساهلا متزايدا في السماح بحالات المغادرة المؤقتة من المناطق الخاضعة لسيطرتها بغرض الحصول على الخدمات.

49 - وتشمل الاستراتيجية التي اعتمدتها حركة الشباب في بعض البلديات التي تسيطر عليها الحكومة في ولايات هرشبيلي وجنوب غرب الصومال وجوبالاند مضايقة الطرق اللوجستية الرئيسية أو السيطرة عليها وإعاقة نقل الإمدادات الإنسانية والتجارية على حد سواء. وفي حين تستخدم المنظمات الإنسانية النقل الجوي في الغالب للوصول إلى بعض المناطق نتيجة للشواغل الأمنية، يزيد الاعتماد على ذلك بشكل كبير من تكلفة العمليات الإنسانية. وتتأثر بهذه الدينامية بشكل خاص مقاطعات مثل بولوبرتي في هيران، ولاية هرشبيلي، ودينسور وقنسحطيري في باي، وواجد وحدر في باكول، ولاية جنوب غرب الصومال، وعيل واق وغربهاري في جبدو، ولاية جوبالاند. وفي الفترة ما بين 11 و 21 تموز/يوليه، حاصرت حركة الشباب بيدواه في ولاية جنوب غرب الصومال، وحظرت تدفق السلع. وأدى ذلك إلى شح مؤقت في الإمدادات الحيوية في

منطقة معرضة بالفعل لخطر انعدام الأمن الغذائي. وارتفعت أسعار الوقود من 1,5 دولار إلى دولارين للتر الواحد، في حين ارتفعت أسعار السلع الأساسية الأخرى مثل الأرز والمعكرونة والسكر بنسبة 20 في المائة تقريباً في بعض المناطق. ولم تتأثر الإمدادات الإنسانية التي تصل أساساً عن طريق النقل الجوي.

50 - ولا تزال الممارسات الضريبية تؤثر على السكان المدنيين، ولا سيما في جنوب ووسط الصومال، مما يزيد من هشاشة أوضاعهم. ومما يثير القلق أن التجار في العديد من المناطق يضطرون إلى تحمل العبء المتمثل في دفع ضريبتين، بالنظر إلى أن المدفوعات لحركة الشباب تضاف إلى الضرائب الحكومية. ويصبح الوضع أكثر خطورة بسبب الحالات التي تفرض فيها مختلف الكيانات الحكومية دفع ضريبتين. وفي منطقة هيران، أدى فرض مطلبين ضريبيين مختلفين - أولاً من قبل إدارة المحافظ المعزول ولاحقاً من قبل الإدارة اللاحقة - إلى إضافة عبء مالي على السكان المحليين. ففي 4 آب/أغسطس 2023، على سبيل المثال، في مقاطعة غالكييو الجنوبية، تقطعت السبل بنحو 200 شاحنة عند نقطة تفتيش بعد أن أعرب أصحابها عن تظلمهم بشأن الرسوم الضريبية الباهظة التي تفرضها إدارتا غالمودوغ وهيرشيبيلي، والتي تستهدف على وجه التحديد التحركات بين بوصاصو وجنوب الصومال.

51 - وتؤثر هذه الممارسات على التجارة، ولا سيما الأعمال التجارية الصغيرة، مما يجعل الأعمال التجارية في نهاية المطاف غير مربحة، ويرفع الأسعار، ويؤثر على النشاط الاقتصادي، ويزيد من الضغوط المالية على الأفراد والمجتمعات المحلية. وفي 13 و 16 آب/أغسطس 2023، طلب تنظيم داعش من بعض الكيانات التجارية والتجار في منطقة باري، مقاطعة بوصاصو، دفع ضريبة سنوية مقابل تسيير عملياتهم التجارية. وفي 12 آب/أغسطس، صادرت حركة الشباب شاحنات من رجال أعمال في بلدين بمنطقة هيران بدلاً من الضرائب. واستخدمت الشاحنات في إعادة بناء جسر غامبارلاوي الذي تضرر من جراء الفيضانات. وحتى المجتمعات الزراعية ليست بمنأى عن ذلك. وتشير التقارير إلى أن حركة الشباب تجبر سكانها على دفع "ضرائب" لزراعة حقولهم، ولا سيما بعد هطول أمطار وفيرة. وغالباً ما تتخذ هذه المطالبات القسرية شكل مساهمات نقدية أو تقديم الماشية، تحت ذريعة الزكاة أو حتى اعتبارها مساهمة في "الجهاد الطوعي". وتترك هذه الشبكة المعقدة من الضغوط المالية المدنيين يواجهون عدداً لا يحصى من التحديات، مما يزيد ترسيخ ضعفهم ويستلزم تدخلات محددة الأهداف لتخفيف محتهم.

52 - ويشكل استمرار النزاع بين العشائر في مناطق مثل ولاية هرشيبيلي أيضاً عقبات أمام حركة المساعدات الإنسانية وعملياتها. وفي منتصف حزيران/يونيه، وفي أعقاب إقالة المحافظ السابق لمنطقة هيران، احتج بعض السكان ضد المحافظ المعين حديثاً. وأدى رفض المحافظ السابق ترك منصبه إلى وجود إدارتين تقوم القوات التابعة لكل منهما بتسيير دوريات في البلدة. وأثارت الإدارتان الموازيتان اشتباكات في مناسبات عديدة، مما زاد من تعقيد الوضع. وتمتد انعكاسات هذا الوضع إلى الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك إلغاء البعثات الحيوية.

53 - وأضاف النزاع في منطقتي سول وسناغ الشمالييتين المتنازعت عليهما مستوى من التعقيد إلى سياق محفوف بالصعاب بالفعل. وكان للقتال أثرٌ على المدنيين وهدد سلامة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. ونتيجة لذلك، علقت بعض المنظمات الإنسانية عملياتها في المناطق المتضررة، بما في ذلك بلدة لاسعانود. وأدت الأعمال العدائية المستمرة إلى وضع عقبات أمام كل من حركة المنظمات الإنسانية وعملياتها ونزوح أكثر من 200 000 شخص إلى المناطق المجاورة وإثيوبيا في عام 2023. وكما ذكر أعلاه، خصّص صندوق المساعدة الإنسانية للصومال مليوني دولار للاستجابة المنقذة للحياة في لاسعانود.

54 - وأثر النزاع على العمليات الإنسانية بشكل مباشر. وفي 8 تموز/يوليه 2023، أصيب مرفق صحي في لاسعانود خلال القتال العنيف. وقتل وجرح عشرات الأشخاص، بمن فيهم العاملون في مجال الرعاية الصحية والمرضى، ودمرت سيارتا إسعاف. وكان هجوم تموز/يوليه هو المرة الخامسة التي يتعرض فيها المرفق الصحي للقصف منذ بدء القتال في لاسعانود. وفي وقت لاحق، أعلنت المنظمة غير الحكومية الدولية "أطباء بلا حدود" انسحابها من المرفق وتعليق خدمات الرعاية الصحية في البلدة. وتحرم الهجمات على مرافق الرعاية الصحية الناس من الخدمات الصحية الأساسية المنقذة للحياة التي هم في أمس الحاجة إليها وتعرض للخطر أولئك الذين يقدمون الرعاية الصحية. وفي أعقاب القتال الذي وقع في 25 آب/أغسطس، يسّرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الصومالي نقل أربعة سجناء جرحى إلى مستشفى غاروي. وعلى مدى أسبوع واحد، نقل 110 جرحى إلى المستشفى، بينما جمعت 42 جثة لدفنها دفنا لائقا. وفي أعقاب اندلاع الأعمال العدائية في 25 آب/أغسطس، فرّ آلاف الأشخاص إلى قرى في صوماليلاند. وفي وقت لاحق، أفيد بأن بعض الأسر بدأت في العودة إلى لاسعانود.

55 - كما أن المشهد المعقد للقضايا المتصلة بالانتقام العشائري له تأثير على العمليات الإنسانية. ويمكن أن تتصاعد بسرعة حالات الثأر العشائري والأعمال الانتقامية، مما يؤدي إلى إدانة دورة العنف التي لا تعرض سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية للخطر فحسب، بل تعطل أيضا إيصال المساعدة الحيوية. وفي آب/أغسطس 2023، اختطف عامل في مجال الأنشطة الإنسانية لدوافع عشائرية، مما يؤكد الخطر الحقيقي والفوري الذي تشكله هذه النزاعات. وغالبا ما تمتد هذه الديناميات العشائرية إلى ما هو أبعد من حوادث معزولة. وبينما تتنافس العشائر على السيطرة والهيمنة، تصبح طرق الوصول متقلبة، الأمر الذي يزيد من ضعف عمال الإغاثة الذين يعملون وسط هذه التوترات. وتتطلب الديناميات العشائرية المتشابكة مناهج استراتيجية تحسن التعامل مع شبكة الصلات المعقدة والتخفيف منها مع حماية رفاة الموظفين في مجال العمل الإنساني.

56 - والهجمات على العاملين في قطاع المساعدة الإنسانية في الصومال تبعث على القلق البالغ وتشمل أعمالا مثل عمليات الاختطاف والاعتقالات والمضايقات والتهديدات والهجمات العنيفة والمصادرة القسرية للأصول. وترتكبها مختلف الأطراف وتحد بشدة من قدرة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على الوصول فعليا إلى المتضررين. وفي الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر 2022 وآب/أغسطس 2023، تم توثيق ما لا يقل عن 78 هجوما ضد أفراد مكرسين للجهود الإنسانية. واحتدمت بعض هذه المواجهات وتحولت إلى اعتداءات جسدية. ومن المفجع أن حصيلة العنف شملت فقدان ثلاثة من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية خلال تلك الفترة. وهذا بمثابة تذكير مؤثر بالمخاطر الجسيمة التي يواجهها العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية يوميا في سياق التزامهم بالعمل داخل مناطق النزاع.

57 - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى آب/أغسطس 2023، تم توثيق 13 عملية اختطاف شملت عاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. وأُفرج عن جميع الأشخاص الذين اختطفوا في وقت لاحق. وكانت عمليات الاختطاف تاريخيا بمثابة وسيلة لتوليد الإيرادات، وتتطوي في بعض الأحيان على دفع فدية. ويؤثر شبح الاختطاف على القدرات التشغيلية للمنظمات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية والحماية. وغالبا ما تتطوي النتيجة المباشرة على تقليص العمليات أو تعليقها المؤقت بسبب اعتبارات السلامة. وليست حالات الاختطاف حكرا على العشائر فحسب، بل هي أيضا من تدبير كيانات مثل حركة الشباب. وتتعلق إحدى هذه الحالات بموظفة دولية اختطفت في مقديشو في عام 2018 ولا تزال محتجزة

لدى حركة الشباب. ويعيق الاختطاف القدرة على تنفيذ المبادرات الإنسانية بفعالية، ويتطلب اتخاذ تدابير إضافية للتخفيف من هذه التهديدات. وبالإضافة إلى التهديدات الأمنية المستمرة، فإن التحديات المادية والبيئية والحوادث الخطرة مثل حوادث المركبات تضاعف أيضاً المخاطر التي يواجهها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ففي شباط/فبراير 2023، على سبيل المثال، انقلبت سيارة استأجرتها منظمة غير حكومية في منطقة غوبوين بمقاطعة كيسمايو، مما أدى إلى مقتل شخص واحد وإصابة أربعة أشخاص آخرين بجروح.

58 - ولا تزال منطقة مطار آدم عدي الدولي في مقديشو مستهدفة. وفي 25 حزيران/يونيه 2023، ولأول مرة، سقطت صواريخ عيار 107 ملم في المطار. ولم تتسبب ثلاثة صواريخ أطلقت في وقوع إصابات أو أضرار جسيمة. وفي 19 آب/أغسطس 2023، استهدفت المنطقة مرة أخرى بثمانية صواريخ، سقطت خمسة منها في المطار، فالحقت أضرار بمرفق تابع للأمم المتحدة ومجمع تجاري يستضيف عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، من بين مبان أخرى. وأصيب اثنان من غير موظفي الأمم المتحدة بجروح وتوقفت حركة الملاحة الجوية لعدة ساعات.

59 - وفي سياق هذه الهجمات، تؤثر ضرورة زيادة الحماية الأمنية للمباني وتشديد البروتوكولات الأمنية على طرائق الاستجابة الإنسانية وتزيد بقدر هائل من تكلفة الحفاظ على وجود الموظفين وأمنهم لتقديم الخدمات الحيوية.

60 - واحتاج ما يُقدَّر بنحو 1,5 مليون نازح وغير نازح في 65 مقاطعة إلى الإجراءات المتعلقة بالألغام في عام 2023، بزيادة قدرها 36 في المائة مقارنة بعام 2022. ويهدد التلوث بالذخائر المتفجرة سلامة المدنيين ورفاههم، حيث تؤكد وجود نحو 120 منطقة خطرة تمتد مساحتها التراكمية على أكثر من 60 كيلومتراً مربعاً، ومعظمها على طول الحدود بين إثيوبيا والصومال. ويشكل هذا التلوث الواسع النطاق مخاطر كبيرة في مجال السلامة والاقتصاد للمجتمعات المحلية في ولايات بونتلاند وغالمودوغ وجوبالاند وهرشيلي وولاية جنوب غرب الصومال ومنطقتي سول وسناغ المتنازع عليهما، بسبب محدودية الوصول إلى موارد الأراضي وتقييد حرية التنقل، مما يعوق فيما بعد إيصال المساعدة.

61 - ويواجه العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في المناطق الملوثة باستمرار الأخطار الكامنة التي تشكلها الذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب. وبالمثل، يواجه النازحون العائدون إلى المناطق التي استعيدت من حركة الشباب نقصاً حاداً في البنى التحتية والخدمات الأساسية مما يؤدي إلى زيادة هشاشة أوضاعهم. ولا تزال مناطق عديدة محفوفة بشواغل شديدة تتعلق بالحماية، تشمل مخاطر مرتبطة بالذخائر غير المنفجرة، والنزاعات المستمرة والمتجددة، وأعمال العنف الانتقامية التي تنظمها الجهات المسلحة.

إدارة المخاطر والعناية الواجبة

62 - يمثل الصومال بيئة تشغيلية بالغة التعقيد لبرامج المساعدة الإنسانية وإيصالها. واستجابة لذلك، اعتمدت الأمم المتحدة استراتيجيات مبتكرة تسمح بالتخفيف من حدة المخاطر وإدارتها على نحو استباقي بدلاً من تجنبها كلياً. وأعطت المنظمات الإنسانية الأولوية للجهود الرامية إلى تحديد العوامل التي قد تؤدي إلى تحويل المساعدات عن وجهتها والتخفيف من حدتها. وعززت هذه المنظمات قدرتها على تقييم الشركاء المنفيين ونفذت آليات قوية للإبلاغ ومراجعة الحسابات ضماناً لفعالية الرصد والتحقق لتنفيذ البرامج المنقذة للحياة.

63 - وفي الصومال، تستخدم الوكالات الإنسانية آليات مختلفة لرصد تنفيذ الأنشطة والتحقق منه. وبالإضافة إلى التحقق من الشركاء، تستخدم وكالات الأمم المتحدة أساليب مختلفة لرصد المشاريع. وتشمل هذه التدابير الرصد الميداني من طرف ثالث، واستخدام الصور الساتلية، وحيثما أمكن، الرصد المادي الذي يقوم به موظفو الوكالات عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك. وفي الأنشطة الحساسة، مثل الحماية، تقوم الوكالات بدمج المقاولين بتكتم داخل المجتمعات للبقاء بعيداً عن الأنظار. وتشمل تفاصيل بعض النهج المشتركة ما يلي:

(أ) عملية اختيار محكمة للشركاء: تجري الوكالات تقييمات وتقييمات شاملة للشركاء المنفذين قبل الدخول في شراكات. ويشمل ذلك استعراض سجلهم ونظم الإدارة المالية الخاصة بهم وقدرتهم التشغيلية؛

(ب) نظم الرصد والإبلاغ: تنشئ الوكالات نظم رصد لتتبع التقدم المحرز وأداء الشركاء المنفذين. ويشترط تقديم تقارير منتظمة، بما في ذلك التقارير السردية والمالية، لضمان الشفافية والمساءلة؛

(ج) الزيارات الموقعية والرصد الميداني: تقوم الوكالات بزيارات ميدانية لمواقع المشاريع لمراقبة التنفيذ مباشرة. وتساعد هذه الزيارات على تحديد أي اختلافات بين الأنشطة المبلغ عنها والحالة الفعلية على أرض الواقع؛

(د) التحقق من البيانات والوثائق: تقوم الوكالات باستعراض الوثائق الداعمة، مثل الفواتير والإيصالات وسجلات الحضور وقوائم التوزيع، للتحقق من استخدام الأموال وتوزيع المعونة؛

(هـ) عمليات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات: تجري الوكالات عمليات مراجعة داخلية للحسابات أو تستعين بشركات خارجية لمراجعة الحسابات لإجراء تقييم مستقل للإدارة المالية وامتثال الشركاء المنفذين؛

(و) الخطوط الساخنة وآليات الشكاوى/مراكز الاتصال عن بعد: تنشئ الوكالات قنوات لتلقي الشكاوى أو الادعاءات المتعلقة بتحويل مسار المعونة والتحقق فيها. وتسمح الخطوط الساخنة للمبلغين عن المخالفات وآليات التعقيب المجتمعية للمستفيدين والموظفين بالإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة؛

(ز) التنسيق وتبادل المعلومات: تتعاون الوكالات الإنسانية الواحدة مع الأخرى ومع السلطات الحكومية والجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود بهدف رصد تنفيذ المساعدات والتحقق منه. ويعقد اجتماع شهري لتبادل المعلومات يجري خلاله تبادل المعلومات ومناقشتها بشكل مكثف.

64 - وتدعم وحدة إدارة المخاطر منذ عام 2011 تدخلات الأمم المتحدة في مجال العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام وأصحاب المصلحة فيها في هذه البيئة عالية المخاطر المتغيرة باستمرار. وتهدف هذه الوحدة إلى تعزيز التدخلات في مجال العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام في الصومال التي تسترشد بأفضل ممارسات إدارة المخاطر. ويتم ذلك من خلال النواتج التالية: دعم تحليل المخاطر والإدارة الذي يفي بالاحتياجات المطلوبة ويُقدّم في الوقت المحدد؛ تعزيز القدرة على إدارة المخاطر وتبادل المعلومات والإدارة التعاونية للمخاطر عبر أصحاب المصلحة في مجال المعونة في الصومال؛ توفير الخدمات الاستشارية التي تسهم في الجهود المتكاملة الرامية إلى التصدي لمكافحة الفساد في الصومال؛ المساهمات في الاستخدام

الفعال للنظم القطرية؛ الاستفادة من أوجه التآزر بين أفضل ممارسات إدارة المخاطر عبر وحدات إدارة المخاطر في الأمم المتحدة.

65 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أثار بعض النازحين داخليا في واحدة من أكثر المناطق تضررا من الجفاف شواغل بشأن تحويل المساعدات بعد تسليمها. وأخذت التقارير الواردة عن هذا التدخل على محمل الجد تماما. وتحركت الأمم المتحدة بسرعة لتقييم الوضع، وأدانت كل تدخل في إيصال المساعدات الإنسانية في أي وقت من الأوقات، بما في ذلك بعد تلقيها من قبل الأشخاص الذين تُقدّم لهم هذه الخدمات، بالنظر إلى أن هذا يحرم الأسر من المساعدة التي تحتاجها للبقاء على قيد الحياة والتعافي. ومنذ ورود التقارير لأول مرة، في أواخر عام 2022، عزّزت الأمم المتحدة التدابير لحماية النازحين داخليا من هذا التدخل في المساعدات بعد تسليمها، بما في ذلك إعطاء الأولوية للاستهداف القائم على الضعف، بدلا من الاستهداف المجتمعي، للحد من تأثير حراس البوابات؛ وتعزيز تسجيل الأشخاص المستفيدين، بما في ذلك عن طريق زيادة توسيع نطاق استخدام القياسات البيومترية؛ وزيادة عدد المراقبين الميدانيين التابعين لأطراف ثالثة ومؤشرات أدائهم الأساسية؛ وتوسيع نطاق التغطية لمراقبة الأسواق؛ وإدخال معايير عشوائية مستقلة للبايعين والشركاء المتعاونين لضمان الوفاء بالالتزامات التعاقدية بالكامل؛ تنفيذ الممارسات المحلية لتقاسم المخاطر واتفاقات تقاسم البيانات بين وكالات الأمم المتحدة والشركاء في مجال العمل الإنساني؛ والمشاركة مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية وحكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية في الصومال لتمكين العمل الجماعي، بما يشمل حملة توعية عامة.

66 - ويجري أيضا اتخاذ إجراءات إضافية لمواصلة تحسين التخفيف من المخاطر كجزء من التكيف المستمر مع التحديات والحقائق التشغيلية المعقدة. ويشمل ذلك وضع سجل مشترك للمخاطر الإنسانية وإدارته بشكل مستمر؛ ومبادرات لإعادة تصميم عمليات اختيار المستفيدين من المساعدات الغذائية وغير الغذائية لتقليل تأثير حراس البوابات؛ والعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية والمساءلة أمام السكان المتضررين؛ وزيادة الاستثمار في الحلول الدائمة، ولا سيما تلك التي تمنح سندات ملكية الأراضي للنازحين داخليا، مما قد يعالج بعض اختلالات القوى في المواقع ويخفف من خطر دفع جزء من المساعدات الإنسانية للإيجار. وتبذل حاليا جهود لزيادة تعزيز وتحسين الكشف المبكر عن ممارسات تحويل مسار المعونة. ويشمل ذلك إنشاء نظام مراقبة متعدد المستويات، وتبسيط مراقبة الحماية عبر الجهات الفاعلة والشركاء في مجموعة تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات، وتطوير نظام مشترك لإدارة حوادث الاحتيال يتضمن تحسينات داخلية ومسارات إحالة على السواء إلى الهيئات الحكومية على مستوى حكومة الصومال الفيدرالية والولايات الأعضاء في الفيدرالية والمستويات المحلية.

67 - وأنشأت الأمم المتحدة وحكومة الصومال الفيدرالية فرقة عمل مشتركة ستضع استراتيجية جماعية للتخفيف من تحويل مسار المعونة وتعميق أثر المساعدة الإنسانية وفعاليتها في نهاية المطاف. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل على نحو وثيق مع حكومة الصومال الفيدرالية والجهات المانحة والشركاء وشيوخ العشائر والأشخاص الذين يتلقون المساعدات لتنفيذ عمل جماعي قوي من أجل ضمان استخدام جميع المساعدات من قبل المستفيدين المستهدفين - دون أي تدخل.

أثر الفقرتين 28 و 47 من قرار مجلس الأمن 2662 (2022)

68 - أكد مجلس الأمن مجدداً في قراره 2662 (2022)، المعتمد في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، على ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة 3 من قراره 1844 (2008) على دفع الأموال أو توفير الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى اللازمة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في الصومال في الوقت المناسب بواسطة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو برامجها أو المنظمات الإنسانية التي لها مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية، وشركائها المنفذين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الممولة بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف التي تشارك في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية للصومال؛ واستيعض عن هذا الحكم لاحقاً بالفقرة 1 من قرار المجلس 2664 (2022)، التي أنشأت إعفاء مماثلاً لأسباب إنسانية تستفيد منه مجموعة أوسع من المنظمات الإنسانية عبر نظم جزاءات المجلس. وفي حين أن المنظمات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بهذا التقرير لم تعلق صراحةً على تأثير الفقرتين 28 و 47 من القرار 2662 (2021) أو الفقرة 1 من القرار 2664 (2022) في قدرتها على تنفيذ البرامج، فإن للإعفاء لأسباب إنسانية تأثيراً كبيراً في قدرة الشركاء على تقديم المعونة المنقذة للحياة وتوفير الحماية.

69 - ومن شأن غياب الإعفاء لأسباب إنسانية أن يزيد كثيراً في صعوبة قيام الجهات المانحة بتمويل العمليات الإنسانية المحايدة بسرعة ومرونة وقيام المنظمات الإنسانية بالاستجابة بفعالية للاحتياجات الإنسانية، في وقت يشهد الصومال مستويات مرتفعة من الاحتياجات الإنسانية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة القيود القانونية والبيروقراطية والإدارية والتعاقدية والتشغيلية المفروضة على الشركاء في مجال العمل الإنساني. بل إن من شأن مجرد الزيادة تدريجياً في هذه التحديات أن يفضي إلى تأثير ضار كبير في القدرة على إيصال المساعدة. ومن شأن عدم القدرة على تقديم المعونة أن يؤدي بدوره إلى حرمان المدنيين من الإمدادات الأساسية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة وفي الوقت نفسه إلى تفاقم خطر تدهور الحالة الإنسانية. ومن شأن تعليق المعونة أن يؤدي إلى زيادة احتمال حدوث المزيد من حالات النزوح، بما في ذلك إمكانية تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة والنزوح الداخلي نحو المناطق الحضرية والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، التي تعاني بالفعل من نقص الموارد ولا يتوافر فيها ما يكفي من الخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، إذا أقدمت حركة الشباب على منع المدنيين من مغادرة المناطق الواقعة تحت سيطرتها، فإن احتياجات أولئك السكان لن تُلبى، وقد يتعرض الناس الذين يطلبون المعونة، من قبيل كبار السن والأطفال، إلى تجاوزات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، مثل الإعدامات خارج نطاق القضاء وتجنيد الأطفال.

70 - ويعتمد جميع أصحاب المصلحة - المنظمات الإنسانية والجهات المانحة والمقاولون والنظم المالية والمصرفية - على إعفاء لأسباب إنسانية من تدابير تجميد الأصول المعتمدة بموجب قرار مجلس الأمن 1844 (2008) لتنفيذ الأنشطة اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية القائمة على الاحتياجات في الصومال. فالإعفاءات لأسباب إنسانية والتدابير المتخذة لتنفيذها على مر السنوات تكتسي بالغ الأهمية بالنسبة للبرامج الإنسانية في الصومال. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، حل الإعفاء لأسباب إنسانية الذي أنشأه المجلس في قراره 2664 (2022) محل الإعفاء لأسباب إنسانية الذي أنشئ أصلاً بموجب قرار المجلس 1916 (2010). والإعفاء المطبق حديثاً والمنشأ بموجب القرار 2664 (2022) مشابه إلى حد كبير

للإعفاء الذي كان شركاء الصومال يعتمدون عليه في السابق، ولكن بنطاق أوسع من حيث الأنشطة والمنظمات المشمولة.

استنتاجات

71 - إن الصومال يمرُّ بمنعطف حرج. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية مرتفعة في سياق انخفاض التمويل واستمرار التحديات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية. وقد تسهم آثار تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 والنزاع الطويل الأمد وغزو الجراد الصحراوي، إلى جانب التراجع الاقتصادي العالمي، في تقويض التقدم المحرز خلال العقد الماضي بشق الأنفس وبتكلفة بشرية ومالية باهظة. ومع أنه قد تم تجنب المجاعة في أواخر عام 2022 وأوائل عام 2023 من خلال الجهود المتضافرة التي بذلها الشركاء في مجال العمل الإنساني لتعزيز تقديم المساعدة، بدعم من السلطات والمجتمعات المحلية، والأمطار التي جاءت أفضل من المتوقع، لا يزال الوضع الإنساني حرجاً.

72 - وتواصل المنظمات الإنسانية في الصومال تقديم المساعدة الفعالة والمبدئية في سياق أمني صعب ومعقد. وستواصل الجهات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية العمل على إدانة وصول المساعدة الإنسانية وتوسيع نطاقه للأفراد الذين هم في أمس الحاجة إليها، رغم وجود التحديات الأمنية. ومع ذلك، فإن احترام القانون الدولي الإنساني أمر بالغ الأهمية ويجب على أطراف النزاع إتاحة وتيسير حصول المحتاجين على المساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ضرورة زيادة إمكانية الوصول إلى المستفيدين، تتطلب الجهود الإنسانية تمويلاً مرناً يُتاح في الوقت المناسب لتقديم المساعدة الفعالة لملايين الصوماليين وكفالة أخذ الاحتياجات الأمنية للشركاء المنقذين الوطنيين والمحليين في الاعتبار على النحو الواجب لدى وضع المقترحات والميزانيات.

73 - ووسعت الوكالات الإنسانية العاملة في البلاد عملياتها في عام 2022 وحتى عام 2023 للتخفيف من التأثير الشديد لحالة الطوارئ الناجمة عن الجفاف لمنع وقوع كارثة إنسانية كبرى. وفي مواجهة استمرار الاحتياجات ونقص الموارد المالية، يعطي الشركاء المزيد من الأولوية الصارمة لأكثر الأشخاص ضعفاً في المناطق الأكثر احتياجاً، ويشمل ذلك الأسر الحديثة النزوح وأفراد عشائر الأقليات الذين تأثروا على مر التاريخ بشكل غير متناسب من آثار الجفاف.

74 - وستظل المساعدة الإنسانية حاسمة بالنسبة لملايين الناس في الصومال. وفي حين تم تفادي المجاعة المرتبطة بالجفاف، فإن مستوى المساعدة لم يواكب بعد حجم الاحتياجات وحدتها، نظراً للأثر التراكمي للجفاف والنزاع الذي طال أمده. ومن المرجح أن تؤدي ظاهرة النينيو المتوقعة إلى نتائج كارثية، بما في ذلك الفيضانات ونزوح الناس، لا سيما في المناطق المنخفضة على طول نهري شبيلي وجوبا. وسيؤدي ذلك إلى تفاقم الأثر الممتد للجفاف والفيضانات مؤخراً، فضلاً عن أثر النزاع المستمر. وبالإضافة إلى الاحتياجات الأمنية المحلية، فإن تقلب تكلفة السلع الأساسية يؤثر على السكان.

75 - ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، فإن التوقعات المؤاتية لعام 2023 في البلدان الرئيسية المنتجة للقمح، إلى جانب المخزونات المرحلة لعام 2022، قد تعوّض بعض الآثار الفورية على الأسعار. ومع ذلك، فإن عوامل أخرى، بما في ذلك ظاهرة النينيو المتوقعة، تعني أن أسعار القمح على المدى المتوسط إلى الطويل تبدو غير مستقرة.

76 - ووفقا لوحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية، فإن استمرار توفير المساعدات الغذائية وغير الغذائية المعززة قد حال دون تدهور النتائج على مستوى الأمن الغذائي والتغذية في العديد من المناطق. ومع ذلك، لا يزال تقديم المساعدة أقل من الاحتياجات الإجمالية، حيث لا يزال ملايين الصوماليين يواجهون ثغرات في استهلاك الأغذية، في حين تظل مستويات سوء التغذية الحاد مرتفعة بشكل غير عادي. وللحيلولة دون تفاقم انعدام الأمن الغذائي ونتائج التغذية، تبرز حاجة ماسة إلى تمويل إضافي لزيادة المساعدة الإنسانية المتعددة القطاعات التي تشمل تدخلات الأمن الغذائي والتغذية والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والحفاظ على مستوياتها المرتفعة، على الأرجح حتى أواخر عام 2023.

77 - وفي سياق الاحتياجات المرتفعة والمتزايدة أصلا، سيؤدي عدم وجود إعفاء لأسباب إنسانية إلى تعطيل الخدمات الإنسانية المنقذة للحياة أو إيقافها أو تعليقها في جميع أنحاء البلد. وهذا من شأنه أن يحرم الأشخاص الذين عانوا كثيرا بالفعل من المساعدة التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة. وفي ضوء ما تقدم، أرحب بإنشاء مجلس الأمن إعفاء لأسباب إنسانية واسع النطاق ومستعرضا، وفي حالة الصومال، مفتوحا، عملا بقراره 2664 (2022).